الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/24/SGP/1

الجمعية العامة

Distr.: General
28 October 2015
Arabic
Original: English

**مجلس حقوق الإنسان**

**الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل**

**الدورة الرابعة والعشرون**

١٨-٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

# تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦*

# سنغافورة

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.

081215 081215 GE.15-18769 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

# المحتويات

*الصفحة*


أولاً- مقدمة ..... ٣
ألف - الذكرى السنوية الخمسون لسنغافورة ..... ٣
باء - الحوكمة في سنغافورة ونهجنا بشأن حقوق الإنسان ..... ٣
ثانياً- المنهجية والعملية التشاورية ..... ٥
ثالثاً- بناء مجتمع عادل وشامل للجميع ..... ٦
ألف - تعزيز الحماية الاجتماعية ..... ٦
باء - الحفاظ على الوئام الاجتماعي ..... ٢٣
رابعاً- الاستنتاج ..... ٢٩

# أولاً- مقدمة

## ألف- الذكرى السنوية الخمسون لسنغافورة

١- احتفلت سنغافورة هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لاستقلالها. ويتميز تاريخ سنغافورة بارتقائها السريع من العالم الثالث إلى العالم الأول وبما شهده مواطنوها من رقي اجتماعي واسع النطاق في غضون جيل واحد. ووفقاً لمعظم المؤشرات الدولية، فإن سنغافورة قد أبلت بلاءً حسناً على الرغم من أنها دولة صغيرة بدون موارد طبيعية. وتحتل سنغافورة المرتبة التاسعة حسب مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ٢٠١٤، والمرتبة السادسة حسب مؤشر وحدة الاستخبارات الاقتصادية المتعلق بجودة الحياة لعام ٢٠١٤، والمرتبة التاسعة حسب مؤشر سيادة القانون لمشروع العدالة العالمية لعام ٢٠١٥، والمرتبة الأولى حسب ترتيب بلومبيرغ لعام ٢٠١٤ المتعلق بنظم الرعاية الصحية الأكثر كفاءة. ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ٣٨٠ ٧١ دولار سنغافوري (كان الدولار السنغافوري الواحد يعادل ٠,٧٢ دولار من دولارات الولايات المتحدة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)؛ ولدينا معدل من أعلى المعدلات في العالم لملكية البيوت؛ وكان أداء طلابنا الأفضل على الإطلاق في آخر اختبار في حلّ المشاكل على نحو ابتكاري الذي نظمه برنامج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلق بالتقييم الدولي للتلاميذ.

## باء- الحوكمة في سنغافورة ونهجنا بشأن حقوق الإنسان

٢- على الرغم من إنجازاتنا، لا نعتبر هذا المسار الإنمائي أمراً مفروغاً منه ونعترف بأنه لا يزال بوسعنا التحسن في العديد من المجالات. وما زالت القيود السياسية والاقتصادية والجغرافية الاستراتيجية الأساسية التي تواجهنا على حالها. فسنغافورة ما زالت دولة – مدينة جزرية صغيرة تتسم بالتنوع وبالكثافة السكانية ويبلغ عدد سكانها ٥,٥ ملايين نسمة، من بينهم ٣,٤ ملايين مواطن سنغافوري و٠,٥ مليون مواطن أجنبي لديهم وضع المقيم الدائم و١,٤ مليون مواطن أجنبي يعيشون ويعملون في البلد، وجميعهم يعيشون على مساحة أرضية تبلغ حوالي ٧١٠ كيلومترات (أي أكبر بقليل من مساحة سطح بحيرة جنيف).

٣- ويتسم سكان سنغافورة المقيمون، المنحدرون بشكل أساسي من المهاجرين، بالتنوع الإثني، حيث يمثل الصينيون ٧٤,١ في المائة، والملايو ١٣,٤ في المائة، والهنود ٩,٢ في المائة، والإثنيات الأخرى ٣,٣ في المائة من هؤلاء السكان. كما تتسم سنغافورة بتعدد الأديان إذ يشكل البوذيون ٤٢,٥ في المائة، والمسلمون ١٤,٩ في المائة، والمسيحيون ١٤,٦ في المائة، والتاويون ٨,٥ في المائة، والهندوس ٤ في المائة من السكان أما باقي السكان فهم من ديانات أخرى عديدة. وقد وصف "مركز بيو للأبحاث" سنغافورة بأنها البلد الأكثر تنوعاً في العالم من الناحية الدينية في عام ٢٠١٤.

٤- وإننا ملتزمون تماماً بحماية وتعزيز حقوق الإنسان لمواطنينا. ونأخذ بنهج عملي، لا أيديولوجي، لإعمال حقوق الإنسان. وتوجد حقوق الإنسان في سياقات ثقافية واجتماعية واقتصادية وتاريخية محددة. وفي كل بلد، يجب التوفيق بين الحقوق المتنافسة للأفراد الذين يكوّنون الدولة من جهة، وبين مصالح المجتمع ككل من جهة أخرى. ولذلك، نطبق بصرامة سيادة القانون لضمان حالة الاستقرار والمساواة والعدالة الاجتماعية، التي تشكل الشروط اللازمة لاحترام حقوق الإنسان الأساسية المكرسة في دستورنا وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ونركز أيضاً على تحقيق نتائج اجتماعية واقتصادية جيدة من خلال وضع سياسات عامة عملية.

٥- ويشكل الاستقرار والأمن والوئام الاجتماعي الشروط الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، الذي يمكّن الحكومة من رعاية السنغافوريين وحمايتهم. وبالنسبة إلى سنغافورة، كانت الأولوية فور الاستقلال تتمثل في إدارة الاختلافات الدينية والعرقية بدقة، والاستمرار في بناء أمّة من المهاجرين في الوقت ذاته. وقد كان ذلك على خلفية اضطرابات دينية وعرقية حدثت في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وكانت أحداثا أليمة في تاريخ سنغافورة. ولهذا السبب، شكّل الحفاظ على الوئام العرقي والديني الأولوية الأولى للحكومة منذ ذلك الحين.

٦- وحققنا ذلك من خلال تكريس وتعزيز المبادئ الأساسية المتمثلة في العلمانية، والجدارة، والتعددية العرقية لكفالة تكافؤ المراكز والفرص لجميع المواطنين. ولأن الحكومة تسلّم بالانجذابات البدائية التي يمليها العرق والدين واللغة، وبوجوب استدامة الوئام الاجتماعي من خلال المساعي البشرية، فقد أخذت بنهج عملي وتدخلت لتوسيع نطاق الفضاءات والتجارب المشتركة لصالح جميع المواطنين. وفي الوقت نفسه، كنا على وعي باحتياجات كل طائفة، ومنحنا كل طائفة حيزاً للنمو ولصون تراثها من أجل استدامة الوئام الاجتماعي.

٧- ومنذ السنوات الأولى من تنميتنا، استثمرنا أيضاً استثماراً كبيراً في الركائز الاجتماعية الرئيسية المتمثلة في السكن والرعاية الصحية والتعليم من أجل تلبية احتياجات السنغافوريين الأساسية بشكل واسع. وقمنا باستمرار بتعزيز وتنقيح سياساتنا للتأكد من أنها تستجيب لاحتياجات السنغافوريين وتطلعاتهم المتنامية في عالم متغير. وعلى مدى العقد الماضي، أجرينا تغييرات هامة في السياسة العامة بهدف تقوية شبكات الأمان الاجتماعي بغية حماية الفئات الضعيفة مثل كبار السن والأشخاص ذوي الدخل المنخفض والمتوسط حماية أفضل. وقد نقحنا سياستنا التعليمية لتتوافق مع مختلف مواطن القوة والمواهب التي يحظى بها السنغافوريون لمساعدتهم على تحقيق إمكاناتهم وإنشاء اقتصاد أكثر حيوية. وللاستجابة دائما لاحتياجات مجتمع أكثر تنوعاً، وسَّعنا نطاق المشاورات العامة وابتدعنا وسائل جديدة لتقديم الخدمات العامة على نحو أفضل.

٨- وبعد مرور ٥٠ عاماً، نعتقد أن هذا النهج العام إزاء الحوكمة ما زال على نفس القدر من الأهمية، إن لم تكن أهميته قد زادت. وبينما تعزّز الإحساس بالهوية الوطنية، لا تفتأ طبيعة المجتمع السنغافوري تتغير هي أيضاً. ولا تقترن الفروق المجتمعية بالانتماءات الإثنية والدينية فحسب. فقد

أدت العولمة إلى تنامي طبقية الدخل والطبقية الاجتماعية. وهناك مزيد من الأجانب الذين يعيشون ويعملون في سنغافورة. وهناك مجموعات اهتمامات متنامية بشأن مسائل تتنوع ما بين البيئة والتراث وشؤون الجنسين وحقوق الحيوان. ويشيخ سكاننا بسرعة في الوقت الذي زاد فيه غموض المشهد الاقتصادي. وما فتئت التكنولوجيا تحدث تحولات في المجتمع وتجلب أفكاراً جديدة، لكنها تعرضنا أيضاً لقوى مفرِّقة مثل التطرف الديني الآتي من أنحاء أخرى من العالم. ومن الأدلة على ذلك إلقاء القبض هذا العام على سنغافوريين سلكوا مسلك المتطرّفين وكانوا يخططون لتنفيذ هجمات إرهابية في سنغافورة.

٩- ولا بد للحكومة، أكثر من أي وقت مضى، من إشراك مختلف الفئات بشكل أقوى وتحقيق توازن بين مصالحها المتنافسة على نحو عملي. وستصبح موازناتنا في مجال السياسة العامة أكثر حدة بما أن التحديات باتت أكثر تعقيداً. وسيتعين علينا مواصلة عملية إدماج الفئات المختلفة. وسيكون نهجنا عنصراً أساسياً في مساعدتنا على تعزيز الوئام الاجتماعي في الوقت الذي نبني فيه مجتمعاً عادلاً وشاملاً للجميع.

١٠- ويتم إقرار اتجاه سياسة الحكومة من خلال إجراء انتخابات منتظمة مع تمتع الجميع بحق الانتخاب. وقد سجلت الانتخابات العامة الأخيرة التي جرت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ فوزاً ساحقاً بنسبة ٦٩,٩ في المائة لحزب العمل الشعبي الحاكم حالياً، مما يدل على تأييد قوي للحكومة ولسياساتها خلال الفترة قيد الاستعراض ولاتجاهها المستقبلي. وستبقى الحكومة على اتصال وثيق مع جميع شرائح المجتمع، وستواصل إيلاء اهتمام شديد للتغيرات الاجتماعية لكي تتمكن سياساتنا وتشريعاتنا من تعزيز وحماية حقوق الإنسان لمواطنينا على نحو أفضل ومن تحسين رفاههم.

## ثانياً- المنهجية والعملية التشاورية

١١- إن سنغافورة ملتزمة بعملية الاستعراض الدوري الشامل. وفي حين أبلينا بلاء حسناً حتى الآن، نعتقد أنه يمكننا الاستفادة من الاستعراض الدوري الشامل بما أنه يتيح لنا فرصة للاستماع إلى آراء الآخرين، وتقييم ما أحرزناه من تقدم، وإشراك مواطنينا والمجتمع المدني في المضي قدماً من أجل تعزيز وحماية حقوق مواطنينا.

١٢- وفي الاستعراض الدوري الشامل الأول لسنغافورة في عام ٢٠١١، أيدت سنغافورة كلياً أو جزئياً ٨٤ توصية من بين ١١٢ توصيةً قدمت إليها. وهناك لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بحقوق الإنسان تتعقب تنفيذ توصياتنا وتستعرضه بصورة دورية. ويصف هذا التقرير تنفيذ التوصيات التي قبلتها سنغافورة، كلياً أو جزئياً، وغير ذلك من التطورات الهامة المتصلة بالسياسة العامة، التي حدثت منذ الاستعراض الأول. ونظراً للقيود المتعلقة بطول التقرير، لا يشير هذا التقرير إلى جميع التوصيات التي قبلتها سنغافورة في عام ٢٠١١، والتي نُفّذت منذ ذلك الحين.

١٣- وقد أجرت الحكومة مشاورات واسعة النطاق مع مواطنينا ومع المجتمع المدني. وفي عام ٢٠١٢، أجرينا عملية تشاورية مفتوحة لمدة سنة شارك فيها حوالي ٠٠٠ ٥٠ مواطن تحت عنوان *"حديثنا عن سنغافورة"* من أجل إشراك المواطنين من جميع مشارب الحياة للحديث عن آمالهم وشواغلهم وتصوراتهم للمستقبل. كما أجرت اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان جولتين من المشاورات مع منظمات المجتمع المدني لمعرفة آرائها فيما يخص الاستعراض الدوري الشامل الثاني لسنغافورة.

## ثالثاً- بناء مجتمع عادل وشامل للجميع

١٤- إننا نسعى إلى بناء دولة يعيش فيها مواطنونا حياة هادفة ومُرضية داخل مجتمع عادل وشامل للجميع. ومن أجل بناء اقتصاد ناجح وتقاسم ثمار النمو مع جميع السنغافوريين، لا بد لنا من استراتيجيات اجتماعية فعالة تمكّن الأفراد من تحقيق إمكاناتهم بشكل كامل، وتساعد الأشخاص الأقل حظاً ليحصلوا على فرصة عادلة للنجاح بغض النظر عن نقطة انطلاقهم في الحياة، وتحمي الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع.

### ألف- تعزيز الحماية الاجتماعية

١٥- تنكب الحكومة على إعادة موازنة استراتيجياتنا الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز النمو والتخفيف من حدة التفاوت ومنح مواطنينا ضمانات أكبر في كل مرحلة من مراحل حياتهم. وقد أُجريت تغييرات حاسمة في السياسة العامة خلال العقد الماضي استجابة لوجهات النظر المحلية وللتطورات الخارجية كاحتدام المنافسة على الصعيد العالمي، وأثر التكنولوجيا على أمن الوظائف والزيادة في الأجور.

١٦- ومنذ الاستعراض الأخير، وضعت الحكومة سياسات جديدة تقدمية لتعزيز الحماية الاجتماعية المقدمة للمواطنين، لا سيما كبار السن والأشخاص ذوو الدخل المنخفض والمتوسط. وأُنجزت أيضاً استثمارات ضخمة من أجل تحسين نوعية التعليم، والرعاية الصحية والسكن. بيد أننا أنجزنا ذلك بطرق مستدامة من الناحية المالية لا تثقل كاهل الأجيال المقبلة بأي عبء، وتعزز المسؤوليات الفردية والجماعية.

#### ١- دعم السنغافوريين ذوي الدخل المنخفض (التوصيتان ٩٤-٧ و٩٤-١٠)

١٧- أيدت سنغافورة التوصيتين ٩٤-٧ و٩٤-١٠ لأن تشجيع الحراك الاجتماعي هو هدف أساسي من أهداف سياستها العامة. ونحن نوجه دعمنا إلى الفئات ذات الدخل المنخفض والمتوسط في المجالات التي ستساعد هذه الفئات بشكل أكبر، لا سيما التعليم والسكن والرعاية الصحية.

١٨- *تكملة دخل القوى العاملة:* يرفع "نظام تكملة دخل القوى العاملة" مستويات الرواتب والمدخرات التقاعدية للعمال ذوي الأجر المنخفض البالغين من العمر ٣٥ سنة وما فوق. ويشجع النظام المذكور هؤلاء العمال على العمل بانتظام ويدعم كفاية دخلهم عندما يبلغون مرحلة التقاعد.

١٩- ***وقد عززنا هذا النظام في عام ٢٠١٣ من أجل زيادة المدفوعات وإفادة عدد أكبر من العمال ذوي الأجر المنخفض.*** ولاستكمال النظام المذكور، تقدم الحكومة حوافز من أجل التدريب بمبادرة ذاتية وتشجع أصحاب العمل على إرسال عمالهم، بمن فيهم الأكبر سناً، إلى دورات التدريب ورفع مستوى المهارات. ويشمل هذا إعانة مالية تبلغ ٩٥ في المائة من رسم الدورة التدريبية.

٢٠- *نموذج الأجر التقدمي:* نموذج الأجر التقدمي هو سلم للأجور - المهارات يربط الأجور بالتدريب وتحسين الإنتاجية. ويعني هذا أنه ***يمكن للعمال أن يحصلوا على أجور أعلى عندما يصبحون أحسن مهارة، وأكثر إنتاجية، وعندما يأخذون على عاتقهم مزيداً من المسؤوليات.*** ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٢، قاد المؤتمر الوطني لنقابات العمال تطوير نماذج الأجر التقدمي في قطاعات مختلفة. وفي قطاعات التنظيف والأمن والبستنة بالتحديد، تطبق الحكومة نماذج الأجر التقدمي، التي يجري التفاوض بشأنها بين النقابات وأصحاب العمل والحكومة. وهذا النهج مهم لأن العمال ذوي الأجر المنخفض في هذه القطاعات لا يملكون سوى قدرة تفاوضية محدودة لتحسين أجورهم. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أصبح على جميع شركات التنظيف في سنغافورة اعتماد نموذج الأجر التقدمي في حين سيعتمد قطاعا البستنة والأمن هذا النموذج في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٦، على التوالي.

٢١- *تقريب المساعدة الاجتماعية من المحتاجين:* يشكل صندوق الهبات للرعاية المجتمعية المصدر الرئيسي للمساعدة الاجتماعية المقدمة إلى السنغافوريين ذوي الدخل المنخفض. وعن طريق هذا الصندوق، تقدم الحكومة الدعم كالمساعدة النقدية أو الإعانات المالية على أساس تقديري، حسب ظروف الفرد أو الأسرة.

٢٢- ***ولتقريب هذه المساعدة الاجتماعية من المحتاجين، شرعت الحكومة في إنشاء شبكة من مكاتب الخدمة الاجتماعية في أحياء معيّنة في جميع أنحاء سنغافورة في عام ٢٠١٣.*** وحالياً، يعيش أكثر من ٩٥ في المائة من السنغافوريين الذين يستفيدون من المساعدة الاجتماعية على مسافة لا تزيد على كيلومترين مربعين من أحد مكاتب الخدمة الاجتماعية. وإلى جانب المساعدة المالية، تساعد مكاتب الخدمة الاجتماعية هؤلاء السنغافوريين أيضاً في البحث عن العمل وفرص التدريب، وفي وصلهم بالوكالات الاجتماعية والجهات المجتمعية الشريكة الأخرى من أجل الحصول على أشكال أخرى من المساعدة. ولأن مكاتب الخدمة الاجتماعية أقرب إلى الفئات الضعيفة، فهي تقدم أيضاً آراءً قيمة إلى الحكومة كي تتمكن

من تكييف سياساتها الاجتماعية لتتناسب مع الاحتياجات المتغيرة على أرض الواقع، وكي تضمن تقديم الخدمات إلى المحتاجين بشكل فعال. وحتى الآن، أنشأت الحكومة ٢٣ مكتباً للخدمة الاجتماعية.

## ٢- التعليم (التوصيات ٩٤-١ و٩٤-٢ و٩٤-٣ و٩٤-٤ و٩٤-٦)

٢٣- تستثمر سنغافورة، التي لا تمتلك أي موارد طبيعية، استثماراً كثيفاً ومستمراً في شعبها ليظل قادراً على المنافسة. ويشكل التعليم أيضاً أداة للمساواة الاجتماعية تمكن جميع السنغافوريين، بغض النظر عن خلفيتهم، من تحقيق إمكاناتهم وبلوغ ما يتطلعون إليه، ومن ثم بناءِ مجتمع شامل للجميع.

٢٤- وقد أيدت سنغافورة التوصيات ٩٤-١ و٩٤-٢ و٩٤-٣ و٩٤-٤ و٩٤-٦ لأننا ما زلنا ملتزمين بتوفير تعليم جيد لجميع السنغافوريين، وبتهيئة بيئة تدعم التعلم مدى الحياة. وهدفنا تنشئة أطفالنا من جميع الجوانب - الأخلاقية والمعرفية والبدنية والاجتماعية - بغية تمكينهم من اكتشاف مواهبهم، وتحقيق إمكاناتهم، وتنمية شغفهم بالتعلم مدى الحياة. ونستثمر بشكل كبير في مجال التعليم من خلال تزويد مدارسنا بأفضل ما يمكن من المدرسين وبأدوات التعلم الأكثر فعالية. ***وقد رفعنا الإنفاق السنوي على التعليم من ١٠,٩ بليون دولار سنغافوري في السنة المالية ٢٠١١ إلى ١١,٥ بليون دولار سنغافوري في السنة المالية ٢٠١٤، أي حوالي ٢٠ في المائة من إنفاق الحكومة السنوي.***

٢٥- *تهيئة المزيد من المسارات التعليمية:* لدينا العديد من المسارات التعليمية من أجل الاستجابة لما لدى الطلاب من مواهب ومواطن قوة واهتمامات مختلفة، وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتلبية احتياجات اقتصادنا المتنامي. ***وفي عام ٢٠١٤، أمرت الحكومة بإجراء الدراسة التطبيقية في المعاهد المتعددة التخصصات ومعهد التعليم التقني بغية التوصية بسبل لتعزيز تعليمنا التطبيقي.*** واستناداً إلى الاستعراض، سوف تقوي معاهدنا المتعددة التخصصات ومعاهدنا الخاصة بالتدريب المهني صلاتها مع الصناعة كي توفر دورات تدريبية معززة للطلاب وتعزز حظوظهم الوظيفية.

٢٦- *التعلم مدى الحياة عن طريق "حركة مهارات المستقبل":* من أجل إعداد السنغافوريين لمشهد اقتصادي أكثر تنافسية وديناميةً، ***نحن بصدد تغيير ثقافتنا التعليمية للتشديد على إتقان المهارات والتعلم مدى الحياة. وقد أطلقت الحكومة "حركة مهارات المستقبل" في عام ٢٠١٥. وسننفق أكثر من بليون دولار سنغافوري سنوياً في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٠ على مبادرات ترمي إلى دعم التعلم مدى الحياة.*** وستنطلق هذه المبادرات من المدارس التي يتلقى فيها الطلاب التعليم المعزز والتوجيه الوظيفي. وفي مجال العمل، ستقدَّم إعانات مالية خاصة بالتدريب لمساعدة السنغافوريين على أن يظلوا مناسبين لوظائفهم. وتشمل المبادرات الأخرى تدريباً أكثر تنظيماً في مكان العمل للوافدين الجدد إلى سوق العمل، وجوائز وزمالات دراسية تُمنح في إطار "حركة مهارات المستقبل" للموظفين المهنيين الأكثر خبرة

الذين يسعون إلى البراعة في مجالاتهم. وسيكون لدى كل سنغافوري يبلغ من العمر ٢٥ سنة وما فوق رصيد شخصي في إطار "حركة مهارات المستقبل"، تضيف إليه الحكومة مبالغ مالية تكميلية بشكل دوري. ويمكن للسنغافوريين استخدام هذا الرصيد لتمويل دورات تدريبية من أجل تطورهم المهني.

٢٧- *توفير إمكانية التعليم للجميع:* لدينا خطط وبرامج للمساعدة المالية ترمي إلى دعم الأطفال الأضعف حالاً في بداية حياتهم حتى تكون لديهم فرصة جيدة للنجاح في الحياة. والتدخل المبكر هو مفتاح تحسين أفق الأطفال الأقل حظاً. ***وفي مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي، وُسِّع نطاق خطة المساعدة في رسوم رياض الأطفال في عام ٢٠١٤ من أجل تقديم المزيد من المساعدة في هذه الرسوم بعد التحقق من مستوى الدخل. وقد أنشئ صندوق لفرص التعليم ما قبل الابتدائي في عام ٢٠١٣ لدعم المشاريع التي تعزز التنشئة الشاملة للأطفال الأقل حظاً أو ذوي خلفيات محفوفة بالخطر.*** ويسمح هذا الصندوق لأطفال الأسر الفقيرة بالاستفادة من برامج مثل الرحلات التعليمية.

٢٨- ويُعفَى الطلاب المنتمون إلى الأسر المعوزة من دفع الرسوم المدرسية، ويتلقون أيضاً في المرحلتين الابتدائية والثانوية الكتب المدرسية والزي المدرسي بالمجان. كما تتاح منح مالية للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي. ***وقد رفعت الحكومة عتبة التأهيل حسب دخل الأسر المعيشية الشهري إلى ٩٠٠ ١ دولار سنغافوري في عام ٢٠١٤، ما يتيح المنح المالية لأطفال ثلثي الأسر المعيشية السنغافورية.***

٢٩- ويفضل بعض الطلاب المسلمين التعليم الذي يشمل تعاليم دينهم. ويمكنهم الحصول على هذا التعليم في أي من المدارس الدينية الست ذات الدوام الدراسي الكامل التي يديرها القطاع الخاص، والتي توفر مناهج تعليمية تشمل مواد دينية وعلمانية في المرحلتين الابتدائية والثانوية ومرحلة ما قبل التعليم الجامعي. ***ويتلقى أيضاً الطلاب الأقل حظاً في المدارس الدينية مساعدة لا تغطي الرسوم المدرسية فحسب وإنما علاوات النقل والوجبات الغذائية والكتب المدرسية والزي المدرسي كذلك.***

## ٣- الرعاية الصحية (التوصيات ٩٤-١ و٩٤-٢ و٩٤-٣ و٩٤-٥ و٩٥-١ و٩٤-٤)

٣٠- يرمي نظام الرعاية الصحية العام في سنغافورة إلى توفير الخدمات الطبية الجيدة والميسورة التكلفة لجميع السنغافوريين. فنحن نريد أن يعيش جميع السنغافوريين حياة طويلة وكريمة ينعمون فيها براحة البال. وتساعد نُظمنا الوطنية المسماة "ميدي سيف" (Medisave)، و"ميدي شيلد" (MediShield)، و"إلدر شيلد" (ElderShield)، و"ميدي فاند" (Medifund) السنغافوريين على الاشتراك في دفع نفقاتهم الطبية. ويساعد التحقق من مستوى الدخل في ضمان توجيه الإعانات المالية بشكل أفضل إلى الأشخاص من جميع فئات الدخل.

٣١- وقد أيّدت سنغافورة التوصيات ٩٤-١ و٩٤-٢ و٩٤-٣ و٩٤-٥ و٩٥-١ و٩٤-٤ لأننا ملتزمون بتوفير التغطية بالرعاية الصحية لجميع المواطنين، حتى لا يُحرم أي سنغافوري من الرعاية الصحية العامة بسبب قيود مالية. ***ومنذ الاستعراض الأخير، وسّعنا أيضاً نطاق الإعانات المالية المقدمة لخدمات رعاية كبار السن لكي تغطي ثلثي الأسر المعيشية السنغافورية ورفعنا قدر الإعانات المالية إلى ٨٠ في المائة.***

٣٢- *انطلاق نظام الرعاية الصحية للجميع "ميدي شيلد لايف":* ***أطلقت الحكومة في عام ٢٠١٥ نظام "ميدي شيلد لايف" لتوفير حماية التأمين الصحي الأساسي مدى الحياة لجميع السنغافوريين والمقيمين الدائمين، بمن فيهم المتقدمون جداً في السن والمصابون بأمراض من قبل.*** وستتحمل الحكومة معظم تكاليف هذه السياسة. ولكي يستفيد السنغافوريون من هذا النظام، سيكون عليهم تحمُّل زيادة طفيفة فقط في أقساط التأمين التي يدفعونها حالياً مقابل خططهم الصحية الوطنية القائمة. وستقدم الحكومة إعانات مالية ودعماً مالياً إلى المحتاجين لتغطيهم بهذا النظام.

## ٤- مجتمع آخذ في الشيخوخة (التوصيتان ٩٤-١٢ و٩٤-١٣)

٣٣- سنغافورة مجتمع من أسرع المجتمعات شيخوخة في العالم. فبحلول عام ٢٠٣٠، سيكون مواطن من بين كل خمسة مواطنين سنغافوريين قد بلغ سن ٦٥ سنة وما فوق، مقابل حوالي واحد من بين كل تسعة تقريباً في الوقت الحالي. وقد أيدت سنغافورة التوصيتين ٩٤-١٢ و٩٤-١٣ لأننا نريد أن يشيخ جميع السنغافوريين في حالة جيدة وأن تكون حياتهم مرضية. ونحن ندرك ضرورة الاستجابة بشكل شامل لشيخوخة السكان. وسوف نوفر رعاية جيدة وميسورة التكلفة لكبار السن، ونساعدهم في الحفاظ على نمط حياة صحي ونشط. وإننا بصدد وضع برامج وهياكل أساسية من أجل كبار السن في الوقت الراهن ومن أجل التحضير للمستقبل عندما سيصبح عدد أكبر من مواطنينا كباراً في السن. ***ووجهنا الدعوة أيضاً إلى الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، السيدة روزا كورنفيلد - ماتي، لكي تزور سنغافورة في عام ٢٠١٦.***

٣٤- *خطة العمل الشاملة الخاصة بكبار السن السنغافوريين:* ***في آب/أغسطس ٢٠١٥، أعلنت اللجنة الوزارية المعنية بكبار السن عن خطة عمل وطنية بقيمة ثلاثة بلايين دولار سنغافوري ترمي إلى مساعدة السنغافوريين على التقدم في السن بثقة وعيش حياة نشطة.*** وتشمل الخطة حوالي ٦٠ مبادرة تغطي مجالات من قبيل الصحة والعافية، والتعلم، والتوظيف، والإسكان، والنقل، والأماكن العامة، وكفاية الدخل عند بلوغ سن التقاعد، والرعاية الصحية، ورعاية كبار السن، وحماية الفئات الضعيفة من كبار السن، والبحث. وعلى سبيل المثال، سوف تؤسَّس أكاديمية فضية وطنية جديدة لتقديم طائفة واسعة من فرص التعلم إلى كبار السن لكي يظلوا نشطين.

٣٥- *حزمة الجيل الرائد:* ***أطلقت الحكومة برنامجاً يسمّى حزمة الجيل الرائد بقيمة ٨ بلايين دولار سنغافوري في شباط/فبراير ٢٠١٤ لمساعدة أكثر من ٠٠٠ ٤٥٠ مواطن من كبار السن (الذين يطلق عليهم اسم "الجيل الرائد"، والذين ولدوا يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩ أو قبله) على تغطية النفقات الطبية الأساسية من خلال مزيد من الإعانات المالية، ما يمنحهم راحة البال بشأن التكاليف الطبية.*** وتعترف هذه الحزمة الفريدة الممولة بشكل تام بما قدمه الجيل الأول من السنغافوريين من إسهامات في بناء أمّتنا.

٣٦- ***ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، يتمتع الجيل الرائد بإعانات مالية طبية إضافية من أجل العلاج في عيادات ومصحَّات متخصصة عامة للمرضى الخارجيين في إطار مخطط المساعدة الصحية المجتمعية.*** ويحصل الجيل الرائد أيضاً على إعانة خاصة لدفع أقساط التأمين للتغطية بنظام "ميدي شيلد لايف". وستغطي الحكومة من٤٠ إلى ٦٠ في المائة من أقساط تأمينهم على الحياة، كل حسب سنه.

٣٧- *توفير مرافق الرعاية العالية الجودة والميسورة التكلفة:* ***نحن بصدد بناء المزيد من دور رعاية كبار السن، وتطوير الهياكل الأساسية والخدمات العامة لتلبية احتياجات العدد المتزايد من كبار السن ذوي عاهات جسدية.*** كما أننا بصدد زيادة عدد الأسرَّة في دور رعاية كبار السن زيادة تدريجية من ٧٠٠ ٩ سرير حالياً إلى ٠٠٠ ١٧ سرير بحلول عام ٢٠٢٠ لتلبية احتياجات كبار السن الذين ليس لديهم دعم أسري. وستوضَع هذه الأسرّة الجديدة الخاصة بدور رعاية كبار السن في مرافق رعاية كبار السن التي سيكون العديد منها أيضاً مراكز لتقديم خدمات الرعاية للسكان المحليين. وستقدّم مراكز رعاية كبار السن الخدمات الصحية والاجتماعية معاً لكي يتسنى لكبار السن ومن يقومون برعايتهم الوصول إلى هذه الخدمات في مكان واحد. ***ولضمان رعاية عالية الجودة في دور رعاية كبار السن، ستبدأ الحكومة العمل بالمعايير المعززة الخاصة بدور رعاية كبار السن من عام ٢٠١٦ فصاعداً.***

٣٨- ونريد أن يحصل مواطنونا كبار السن على الرعاية الطبية وهم مرتاحون في منازلهم أو داخل مجتمعهم المحلي. ***لذلك، فإننا بصدد زيادة ما نقدمه من خدمات الرعاية المنزلية.*** وسنزيد عدد أماكن الرعاية المنزلية من ٥٠٠ ٦ مكان في الوقت الحالي إلى ٠٠٠ ١٠ مكان بحلول عام ٢٠٢٠، وعدد أماكن الرعاية داخل المراكز من ٨٠٠ ٢ مكان إلى ٢٠٠ ٦ مكان في الفترة نفسها. وتنكب وكالاتنا على وضع مبادئ توجيهية لصالح مقدمي هذه الرعاية حرصاً على توفير رعاية أفضل لكبار السن.

٣٩- *التعديلات المنزلية لصالح كبار السن:* ***أطلق مجلس الإسكان والتنمية برنامج التعزيز لكبار السن النشطين في عام ٢٠١٢ لجعل الشقق أكثر أماناً وأسهل استخداماً بالنسبة إلى كبار السن.*** وستقدَّم إمكانية إجراء تحسينات على المنزل بأسعار مدعمة، مثل معالجة بلاط أرضية الحمام لمقاومة الانزلاق، وتركيب "مقابض" في الحمامات، ووضع منحدرات للكراسي

المتحركة. ويمكن للأسر المعيشية، حسب نوع شقتها، أن تحصل على إعانة مالية تصل إلى ٩٥ في المائة من تكلفة هذه التعديلات المنزلية.

٤٠- *توظيف كبار السن:* نريد أن نساعد مواطنينا من كبار السن على الاستمرار في العمل المدر للربح حتى يتسنى لهم التقدم في السن بكرامة والتمتع بأمن الدخل ومواصلة الإسهام في المجتمع المحلي. ***وقد أعلن رئيس الوزراء في آب/أغسطس ٢٠١٥ أن الحكومة سترفع سن إعادة التوظيف من ٦٥ إلى ٦٧ بحلول عام ٢٠١٧.***

٤١- ***ووُضعت أيضاً مخططات خاصة منذ الاستعراض الأخير من أجل تحفيز أصحاب العمل على توظيف كبار السن السنغافوريين. وتتمثل إحدى المبادرات الرئيسية في مخطط رصيد التوظيف الخاص الذي أُطلق في عام ٢٠١١.*** وفي إطار هذا المخطط، تُسدَّد لأصحاب العمل الذين يوظفون سنغافوريين تفوق أعمارهم ٥٠ سنة، براتب يصل إلى ٤ ٠٠٠ دولار سنغافوري في الشهر، نسبة تصل إلى ٨,٥ في المائة من الراتب الشهري للموظف المعني في عام ٢٠١٥. ***وإذ ندرك أن الشركات قد تحتاج إلى إعادة تصميم الوظائف وتوفير التدريب أثناء العمل للعمال الأكبر سناً، وضعنا برنامج "وركبرو" (WorkPro) في عام ٢٠١٣ لتقديم الدعم المالي إلى الشركات من أجل هذه الأنشطة.***

٤٢- *نظام مدخرات التقاعد الشامل:* صندوق سنغافورة المركزي للادخار هو نظام ادخار إجباري للسنغافوريين والمقيمين الدائمين. ويشترك الموظفون بنسبة من رواتبهم الشهرية في حسابهم الخاص في هذا الصندوق، بينما يساهم أصحاب عملهم أيضاً بنسبة مئوية في هذا الحساب. وعن طريق نظام الدخل مدى الحياة التابع لصندوق سنغافورة المركزي للادخار، وهو نظام وطني للمعاش السنوي، يحصل السنغافوريون على مدفوعات من مدخراتهم التقاعدية ما داموا على قيد الحياة. ونستعرض باستمرار سياسات صندوق سنغافورة المركزي للادخار بما في ذلك معدلات الاشتراك في الصندوق وأسعار فائدة الصندوق لكي نكفل كفاية دخل مواطنينا عندما يبلغون مرحلة التقاعد.

٤٣- *نظام الدعم الفضي:* لرعاية كبار السن ذوي دخل أقل في سنوات تقاعدهم، ***أعلنت الحكومة عن نظام الدعم الفضي في عام ٢٠١٥ لتكميل الدخل الأدنى لما بين ٢٠ و٣٠ في المائة من السنغافوريين الكبار في السن.*** ويقدم هذا النظام ما بين ٣٠٠ و٧٥٠ دولار سنغافوري كل ثلاثة أشهر إلى المواطنين السنغافوريين الكبار في السن البالغين من العمر ٦٥ سنة وما فوق. ومن المتوقع أن يستفيد حوالي ١٥٠ ٠٠٠ مواطن كبير في السن من هذا النظام.

٤٤- *حماية البالغين الضعفاء:* مع تزايد عدد كبار السن الضعفاء وذوي الإعاقة، ***ستسن الحكومة قانونا جديداً - قانون البالغين الضعفاء - في عام ٢٠١٦ للنص على التدخل المبكر وتحسين حماية البالغين الضعفاء من الإساءة والضرر*** بسبب إهمال الآخرين لهم أو إهمالهم لأنفسهم. وستدعم هذا القانون الجهودُ المجتمعية بغية مساعدة أفراد الأسرة على تحمل واجباتهم في رعاية ذويهم، وتحسين الكشف والإبلاغ عن حالات الإساءة والإهمال وإهمال النفس، فضلاً عن مرافقة البالغين الضعفاء وأسرهم ودعمهم.

## ٥- الإسكان (التوصيتان ٩٤-١ و٩٤-٧)

٤٥- تشكل ملكية المنازل ركيزة من الركائز الاجتماعية الأساسية في سنغافورة. ففي عام ٢٠١٤، كان ٩٠,٣ في المائة من السنغافوريين يملكون منازلهم. ويعيش ٨٠,٤ في المائة من المواطنين السنغافوريين في شقق شيدها مجلس الإسكان والتنمية وبيعت لهم بأسعار مدعومة وبعقود إيجار لمدة ٩٩ سنة. وتعزز ملكية المنازل في سنغافورة الاستقرار الاجتماعي والإدماج الاجتماعي وتراكم رأس المال. ولدى الحكومة خطط مختلفة للمنح المالية والدعم المالي لمساعدة السنغافوريين في ظروف مختلفة على شراء شقق حتى تكون لدى كل سنغافوري ركيزة يعتمد عليها في بلدنا. ***ومنذ الاستعراض الأخير، عززنا بعض السياسات والإعانات المالية في مجال الإسكان.***

٤٦- *الإعانات المالية لشراء الشقق وإيجار الشقق بأسعار مدعومة:* في عام ٢٠١١، أطلق مجلس الإسكان والتنمية منحة خاصة سخية للإسكان في إطار صندوق سنغافورة المركزي للادخار بلغت قيمتها ٠٠٠ ٢٠ دولار سنغافوري (ثم رُفعت إلى ٠٠٠ ٤٠ دولار سنغافوري في عام ٢٠١٥)، بالإضافة إلى الإعانات المالية والمنح السكنية العادية، وذلك لمساعدة المزيد من الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط على امتلاك شقتها الأولى. وأُضيفت منحة سكنية أخرى في إطار صندوق سنغافورة المركزي للادخار بقيمة ٠٠٠ ١٥ دولار سنغافوري في آب/أغسطس ٢٠١٣ لمساعدة الأسر ذات الدخل المنخفض التي تعيش في شقة من غرفتين على الانتقال إلى شقة من ثلاث غرف.

٤٧- ومنذ عام ٢٠١٣، يمكن للمواطنين العزاب ذوي الدخل المنخفض أن يشتروا أيضاً فئات معينة من الشقق الجديدة سواء بصورة مشتركة أو فردية. ويمكن للمواطنين الذين لا يستطيعون شراء شقق في الوقت الراهن استئجار شقق أصغر بأسعار مدعومة.

٤٨- *تصميم مجلس الإسكان والتنمية للعقارات:* إن العدالة الاجتماعية لا تتعلق بملكية الأفراد لمنازلهم فحسب، بل إنها تتعلق أيضاً بتعزيز إدماج جميع السنغافوريين، بغض النظر عن الخلفية الاجتماعية، في جميع أحيائنا التي شيدها مجلس الإسكان والتنمية. وتصمَّم جميع عقارات هذا المجلس على نحو يمنح جميع المقيمين إمكانية الوصول التام إلى وسائل النقل والمرافق التجارية والترفيهية والطبية والتعليمية والدينية. وتشكل هذه المرافق، فضلاً عن فائدتها، أماكن مشتركة تجمع المقيمين وتحسن الإدماج الاجتماعي. وإلى جانب ذلك، يسَّرت الحكومة أكثر استخدام الأشخاص ذوي الإعاقة للعقارات السكنية العامة الحالية من خلال تحديث هذه العقارات بخصائص تخلو من الحواجز، مثل المنحدرات والدرابزين وتسوية العتبات. وقد حسَّنا إمكانية الوصول إلى جل المباني التي يستخدمها الجمهور بشكل متكرر، وإلى النوادي الاجتماعية والمكاتب الحكومية والمستشفيات والمصحات المتعددة التخصصات والمكتبات.

٤٩- وفي إطار مبادرة "البصمة الخضراء"، سوف يجلب مجلس الإسكان والتنمية أنماط حياة خضراء ومستدامة إلى الأحياء والشقق الفردية. فقد أنشأ المجلس صندوقاً للبصمة الخضراء بقيمة ١ مليون دولار سنغافوري لكي تطور المجتمعات المحلية حلولاً خضراء مبتكرة وتختبرها في عقارات مجلس الإسكان والتنمية.

٥٠- *برامج التطوير:* تخضع أيضاً شقق وعقارات مجلس الإسكان والتنمية القديمة للتجديد بفضل برامج التطوير المستمر لضمان أن تلبي هذه المباني احتياجات سكانها في مختلف مراحل الحياة. ***وقد خصصنا مزيداً من الأماكن لإنشاء مراكز رعاية الأطفال في المرحلة ما قبل الابتدائية في عقارات أحدث يوجد فيها المزيد من الأسر الشابة، ووضعنا خصائص ملائمة لكبار السن في العقارات الأقدم عهداً منذ الاستعراض الأخير.***

## ٦- حقوق المرأة (التوصيات ٩٤-١٣ و٩٤-٢٣ و٩٤-٢٤ و٩٥-٧ و٩٥-٨ و٩٥-٩ و٩٥-١٠)

٥١- أيّدت سنغافورة التوصيات ٩٤-١٣ و٩٤-٢٣ و٩٤-٢٤ و٩٥-٧ و٩٥-٨ و٩٥-٩ و٩٥-١٠ لأننا ملتزمون تماماً بضمان حماية النساء والفتيات وبدعمهن وتمكينهن. وتتاح الفرص على قدم المساواة لجميع المواطنين بغض النظر عن نوع جنسهم. وتحتل سنغافورة المرتبة ١٥ من بين ١٥٢ بلداً حسب مؤشر عدم المساواة بين الجنسين في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ٢٠١٤. كما تحتل سنغافورة المرتبة ١٤ من بين ١٧٩ بلداً في تقرير حالة أمهات العالم لعام ٢٠١٥.

٥٢- وفي عام ٢٠١٥، تحتفل سنغافورة بالذكرى العشرين لانضمامها إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وترصد اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بهذه الاتفاقية التقدم المحرز في تنفيذ التزاماتنا بموجب الاتفاقية، وغيرها من التدابير المتخذة لحماية احتياجات النساء. وفي سنغافورة، تستطيع المرأة العيش في أي مكان في المدينة والتنقل فيها وحدها في أي وقت من النهار أو الليل دون خوف من التعرض للتحرش أو الاعتداء أو الإساءة. وتعالَج الجرائم الجنسية التي تُرتكب في حق نساء بجدية ويعاقَب عليها بشدة.

٥٣- *مشاركة المرأة في الحياة العامة:* تمثَّل المرأة على نحو أفضل وتشغل مناصب هامة في القطاع العام وفي الشركات وفي المجتمع المدني في الوقت الراهن، وإن كان من الممكن مواصلة تحسين تمثيلها على مستويات أعلى في الشركات. وتسعى الخدمة العامة إلى الاضطلاع بدور رائد في هذا الصدد. ففي عام ٢٠١٤، استأثرت المرأة بنسبة ٥٦,٧ في المائة من الوظائف في الخدمة المدنية، وبستة مناصب من بين ٢٣ منصباً لأمناء الوزارات الدائمين، وبتسعة مناصب من بين ٣٢ منصباً لنواب أمناء الوزارات. وتشكل النساء ٢٣ في المائة من القضاة في المحكمة العليا، و٤٨ في المائة، و٦٩ في المائة، و٤٨ في المائة من مجموع عدد الموظفين القضائيين في محاكم الدولة، ومحاكم قضاء الأسرة، والمحكمة العليا، على التوالي. كما أن نصف الموظفين في السلك الدبلوماسي نساء. ولدينا الآن العديد من القدوات الملهمة من النساء اللواتي يضطلعن بمناصب قيادية في الحياة العامة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، عيِّنت أول امرأة رئيسة للبرلمان في سنغافورة، وهي السيدة حليمة يعقوب. وتوجد حالياً في الحكومة وزيرة دولة واحدة، وأربع نساء من بين وزراء الدولة الأقدم، وأمينة برلمانية واحدة. وتشغل امرأتان منصبين من مناصب رؤساء البلديات الخمسة.

٥٤- *تعزيز الدعم المقدم إلى المرأة:* تميل النساء إلى تحمل مسؤولية أثقل من تلك التي يتحملها الرجال فيما يخص رعاية الأسرة. ***ولذلك نبذل مزيداً من الجهود للحد من المفاضلات بين العمل والأسرة التي لا يزال يواجهها العديد من النساء السنغافوريات.*** ويسَّرنا على الآباء أخذ إجازة من العمل ليتسنى لهم تحمل المزيد من المسؤوليات الوالدية. ***وفي عام ٢٠١٣، اعتمدت الحكومة إجازة الأبوة المدفوعة الأجر من الحكومة لمدة أسبوع واحد، والإجازة الوالدية المشتركة بين الوالدين المدفوعة الأجر من الحكومة لمدة أسبوع واحد. ووُسِّع نطاق نظام إجازة الأبوة أكثر لتصبح مدة هذه الإجازة أسبوعين في عام ٢٠١٥***. وسينفذ هذا النظام المعزز في الخدمة المدنية في البداية، في حين ستُمنح الشركات المزيد من الوقت لتكييف سياساتها ويمكنها اعتماد الأسبوع الإضافي لإجازة الأبوة على أساس طوعي حتى الآن. ***ونشجع أيضاً الشركات على توفير ترتيبات العمل المرنة.***

٥٥- *تطبيق القانون الإسلامي:* إن تطبيق القانون الإسلامي في سنغافورة تدرُّجي يراعي تطور السياقات والمعايير المجتمعية. ***وقد جرى تحديث الفتوى (الحكم الديني) المتعلقة بالترشيح للتأمين القابل للإلغاء في شباط/فبراير ٢٠١٢ من أجل السماح لأصحاب البوالص المسلمين بترشيح زوجاتهم أو معاليهم للحصول على المدفوعات كاملة من شركة التأمين كهبة صحيحة بين الأحياء.*** وقبل هذا التغيير في السياسة العامة، لم يكن بإمكان رجل مسلم ترك ما له من مدفوعات لدى شركة التأمين لزوجته وأطفاله حتى إن كان يرغب في ذلك. وتسمح هذه الفتوى الجديدة للمسلمين بضمان حقوق زوجاتهم ومعاليهم من خلال تخطيط سليم للترشيحات وفقاً للقانون المدني، وتماشياً مع أهداف وروح قانون الأسرة الإسلامي.

٥٦- ***ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، تنفذ المحكمة الشرعية نظاماً للإدارة المتمايزة فيما يخص القضايا التي يكون فيها احتمال حدوث العنف المنزلي كبيراً.*** ويتلقى الأطراف في هذه القضايا المشورة المتخصصة من مركز "باف" (PAVE)، وهو مركز متخصص في العنف الأسري، بدلاً من المشورة العادية المتعلقة بالحياة الزوجية. ويُستخدم أيضاً التحاور بالفيديو في جلسات المحكمة لحماية ضحايا العنف الأسري. وعلى الرغم من تطبيق هذه السياسة الجديدة على الجنسين معاً، فقد عززت حماية المرأة لأن معظم ضحايا العنف المنزلي هم من النساء.

٥٧- *دعم الأجانب المتزوجين بسنغافوريين:* تشهد سنغافورة استمراراً في نمو معدل الزيجات عبر الوطنية، ففي ٣١ في المائة من زيجات عام ٢٠١٤، كان أحد الزوجين مواطناً سنغافورياً والثاني مواطناً غير سنغافوري (غالباً ما يكون الزوجة). ولمساعدة هؤلاء الأزواج الأجانب على الاندماج في مجتمع سنغافورة، ***وضعنا برنامج دعم الزواج في عام ٢٠١٤ لمساعدة الأزواج على التصدي للتحديات الفريدة من نوعها التي يطرحها الزواج عبر الوطني.*** ويعلِّم البرنامج الأزواج الأجانب، من بين ما يعلمهم، مهارات التخاطب الأساسية، ويسدي لهم المشورة بشأن قضايا العمالة. وتسمح وزارة القوى العاملة أيضاً للأزواج الأجانب الحاملين تصريحَ زيارة طويلة الأجل بالتقدم لوظائف في سنغافورة.

## ٧- حقوق الطفل (التوصيات ٩٤-١٣ و٩٥-١١ و٩٥-١٢ و٩٦-٣٧ و٩٦-٣٨)

٥٨- أيدت سنغافورة التوصيات ٩٤-١٣ و٩٥-١١ و٩٥-١٢ و٩٦-٣٧ و٩٦-٣٨ لأن لكل طفل قيمة كبيرة. ونحن نبذل قصارى جهدنا ونخصص أقصى ما في وسعنا من الموارد لرعاية الأطفال وتحقيق أقصى إمكاناتهم، بغض النظر عن عرقهم أو نوع جنسهم أو نقطة انطلاقهم في الحياة. ولقد وصفنا بعض هذه السياسات في الفروع التي تخص "التعليم" و"الصحة" و"الأسر ذات الدخل المنخفض" أعلاه.

٥٩- وإذ نسلم بأن حماية الطفل هي مسألة متعددة الجوانب، فإننا نعتمد نهجاً شاملاً من خلال أفرقة عاملة مشتركة بين الوكالات مثل اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الطفل، وفريق الحوار المعني بالعنف الأسري، والنظام الوطني لإقامة شبكات بشأن العنف الأسري، والأفرقة العاملة الإقليمية المعنية بالعنف الأسري، والفريق العامل المشترك بين الوزارات المعني بحماية الطفل.

٦٠- وتلتزم سنغافورة بشكل تام بالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل. ***ونفكر حالياً في الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية***. ومثلما هو الحال بالنسبة إلى المعاهدات الأخرى التي ننضم إليها، نريد التأكد من توفر التشريعات والموارد اللازمة وقت الانضمام حتى يتسنى لنا تنفيذ التزاماتنا على الفور.

٦١- *استعراض الإطار التشريعي لحماية الطفل:* يشكّل قانون الأطفال والشباب وميثاق المرأة النصين التشريعيين الأساسيين اللذين ننفذ من خلالهما التزاماتنا بموجب اتفاقية حقوق الطفل. وتستعرض الحكومة بصورة منتظمة التشريعات ذات الصلة لكي تتأكد من أننا نفي بالتزاماتنا ولكي توفر أفضل حماية للطفل.

٦٢- ***وقد عُدل قانون الأطفال والشباب في عام ٢٠١١ لتحسين حماية الأطفال والشباب***. وبموجب القانون المعدل، يجب أن تعمل جميع دور رفاه الأطفال والشباب بترخيص من أجل تعزيز رفاه وحماية الأطفال والشباب الموجودين تحت رعايتها. ويُخوَّل الآن الموظفون العموميون المعنيون سلطة التحقيق في الحالات التي يوجد فيها سبب معقول يدعو إلى الاعتقاد بحاجة طفل أو شاب ما إلى الرعاية والحماية. وستُحمى أيضاً بشكل أفضل هوية الطفل أو الشاب الذي يجري التحقيق بشأنه أو الذي يوضع تحت الرعاية الوصائية. وقد أدنّا الجناة الذين ارتكبوا جرائم الاستغلال الجنسي في حق أطفال، ورفعنا مستوى العقوبات على هذه الجرائم سواء ارتُكبت في سنغافورة أو في الخارج.

٦٣- *حماية الأطفال ضحايا العنف:* ***نفذت سنغافورة مبادرات جديدة في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ من أجل تحسين حماية الأطفال ضحايا العنف***. وتشمل هذه المبادرات إنشاء مراكز متخصصة مجتمعية لحماية الطفل ترمي إلى معالجة القضايا المتوسطة المخاطر، كما تشمل إنشاء دور جماعية علاجية للأطفال الذين يتعافون من إساءة خطيرة ومزمنة أو من الإهمال، أو من انقطاع تقديم الرعاية، أو الذين يتطلب سلوكهم برنامجاً محدد الأهداف.

٦٤- *تدريب الجهات المعنية:* ***نزود الجهات المعنية لدينا – العمال الاجتماعيون، وموظفو الرعاية الصحية، وأفراد الشرطة – بأحدث المهارات والمعارف ليوفروا حماية أفضل لأطفالنا،*** وذلك عن طريق تنظيم حلقات عمل وفعاليات مثل الندوة الوطنية السنوية للتشبيك بشأن العنف العائلي. وتعزز هذه المحافل تبادل أفضل الممارسات وتقوي الشراكات فيما بين الجهات المعنية ذات الصلة. وأعد أيضاً فريق الحوار المعني بالعنف العائلي خارطة طريق لتدريب الأخصائيين المهنيين.

٦٥- *دعم الأسر المتأثرة بالطلاق، ولا سيما الأطفال:* ***اتخذت الحكومة تدابير جديدة في عام ٢٠١٥ من أجل تعزيز دعم الأسر المطلقة.*** والهدف من ذلك هو التشديد على مصالح الطفل ومساعدة الأطفال والأسر على التكيف بشكل أفضل مع التغييرات الناجمة عن الطلاق. وقد أنشئت أربع وكالات متخصصة لتقديم خدمات الدعم للأزواج المقبلين على الطلاق والمطلقين، من قبيل الإعلام والمشورة غير القانونية، وإدارة القضايا وإسداء المشورة. ووضعت أيضاً برامج جديدة لنقل مهارات التكيف للأسر والأطفال المتأثرين. وفي عام ٢٠١٦، سيتعين على أي زوجين مقبلين على الطلاق ولديهما أطفال صغار لكنهما غير قادرين على التوصل إلى اتفاق بشأن الطلاق وما يتصل به من مسائل، أن يخضعوا لبرنامج إلزامي بشأن الرعاية الوالدية قبل رفع دعوى الطلاق.

٦٦- *تحسينات في إطار المحكمة الشرعية:* تدعم المحكمة الشرعية الأسر المسلمة المتأثرة بالطلاق. ***وابتداءً من عام ٢٠١٥، ستطلب المحكمة الشرعية من الأزواج الذين لديهم أطفال دون ١٤ سنة من العمر تقديم برنامج يبيّن ترتيبات التشارك في المهام الوالدية والرعاية بعد الطلاق، وحضور جلسة تشاورية مجانية بعد الطلاق.*** والهدف من ذلك هو مساعدة هؤلاء الأزواج على فهم تأثير الطلاق في أطفالهم فهماً أفضل، وتعلم التشارك في المهام الوالدية واستراتيجيات الاعتناء بالنفس. ***وتصدر المحكمة الشرعية أيضاً مواد مرجعية، مثل أشرطة فيديو لفائدة الآباء، وكتيبات لفائدة الأطفال للتكيف بشكل أفضل مع الطلاق، ومجموعة مواد خاصة بالتشارك في المهام الوالدية بعد الطلاق.***

٦٧- *محاكم قضاء الأسرة:* ***أنشانا محاكم قضاء الأسرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.*** وهذه المحاكم مخولة الفصلَ في المنازعات الأسرية وحلها بمزيد من الفعالية، بغية الحد من الإحساس بالفاجعة والمرارة. وتحسّن هذه المحاكم نظام قضاء الأسرة من خلال تبسيط الإجراءات القانونية والحد من التكاليف، مع التركيز على المصالح الفضلى للأطفال المتأثرين.

## ٨- الأشخاص ذوو الإعاقة (التوصيات ٩٤-٢ و٩٤-١١ و٩٤-١٢ و٩٤-١٣ و٩٥-٢ و٩٥-٣ و٩٦-٦)

٦٨- أيّدت سنغافورة التوصيات ٩٤-٢ و٩٤-١١ و٩٤-١٢ و٩٤-١٣ و٩٥-٢ و٩٥-٣ و٩٦-٦. ونحن نسعى إلى بناء مجتمع يحتضن الجميع ويحصل فيه الأشخاص ذوو الإعاقة على الاعتراف والتمكين وجميع الفرص ليصبحوا جزءاً لا يتجزأ من المجتمع وأفراداً مساهمين فيه.

٦٩- ***ولقد صدقنا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تموز/يوليه ٢٠١٣. بيد أننا، حتى قبل ذلك، كنا قد شرعنا بالفعل في وضع خارطة طريق وطنية لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على الاندماج في المجتمع***. ونفذنا خطتنا الأساسية الأولى لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١١. ***ووضعنا منذئذ الخطة الأساسية للتمكين (الخاصة بالفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦) بناء على مشاورات عامة مستفيضة. وفي كل خطة أساسية، نسعى إلى تقديم مساعدة محددة الأهداف إلى الأشخاص ذوي الإعاقة لمساعدتهم على العيش بصورة مستقلة في جميع مراحل حياتهم***. وتحدد الخطة الأساسية الثانية الثغرات ومجالات التحسين الممكنة من أجل توفير حماية أفضل لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها.

٧٠- *التدخل المبكر:* ***نقدم مزيداً من الإعانات المالية إلى الأطفال المعرضين لخطر الإصابة بإعاقات من متوسطة إلى شديدة في إطار برنامج التدخل المبكر لصالح الرضع والأطفال***. كما أننا نوسع نطاق برنامج دعم نمو الطفل على الصعيد الوطني لصالح الأطفال ذوي احتياجات خفيفة في النمو في المرحلة ما قبل الابتدائية.

٧١- *الأطفال ذوو احتياجات تعليمية خاصة:* نحن نهدف إلى تحقيق أقصى حد من إمكانات كل طفل من خلال وضع الأطفال في البيئة التعليمية الأنسب لاحتياجاتهم. ***ونسعى إلى إدماج الأطفال ذوي احتياجات خاصة خفيفة في المدارس العامة قدر الإمكان***. أما الأطفال ذوو احتياجات خاصة من متوسطة إلى شديدة، فيمكنهم الالتحاق بمدارس التعليم الخاص التي تقدم التعليم المتخصص المطلوب. وتقدم الحكومة موارد إضافية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل المزيد من إعانات النقل والمساعدة المالية والدعم في مجال تطوير الهياكل الأساسية. ***وقد زاد إنفاق سنغافورة على تلاميذ مدارس التعليم الخاص بنسبة ٥٠ في المائة في السنوات الخمس الماضية.***

٧٢- *إدخال تحسينات على الهياكل الأساسية للنقل:* ***حسنت الحكومة إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى وسائل النقل***. وحالياً، تخلو جميع القطارات ومحطات القطارات ومحطات الحافلات في سنغافورة من الحواجز وبات من الممكن استخدام الكراسي المتحركة فيها. ويمكن استخدام الكراسي المتحركة بالفعل في ٨٥ في المائة من حافلاتنا العامة، وبحلول عام ٢٠٢٠ سيكون من الممكن استخدامها في جميع الحافلات العامة. وقد كثفنا الجهود أيضاً لكي يتسنى للأشخاص الأقل قدرة على التنقل الوصول إلى الهياكل الأساسية الخاصة بالركاب من قبيل ممرات الراجلين، ومواقف سيارات الأجرة، ومعابر الطرق.

٧٣- *المساعدة المقدمة للبالغين ذوي الإعاقة:* ***لقد وسعنا نطاق الخدمات المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة لمساعدتهم على الاندماج بصورة أفضل في المجتمعات المحلية وعيش حياة هادفة ومستقلة.*** وتشمل تلك الخدمات خدمات الرعاية المنزلية والخدمات المجتمعية مثل مراكز الأنشطة النهارية.

٧٤- ويضطلع مقدمو الرعاية أيضاً بدور هام في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة. ***وتقدم الحكومة مساعدة إلى مقدمي الرعاية لدعمهم فيما يبذلونه من جهود.*** وتوفر الحكومة خدمات الرعاية للأشخاص الذين يحتاجون إلى رعاية طويلة الأجل حيث يقيمون وتقدِّم إعفاءات ضريبية ودعماً مالياً إلى الأسر التي ترعى أفراداً من ذوي الإعاقة. وقد عززت الحكومة أيضاً صندوق التكنولوجيا المساعِدة من أجل مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على تحمل تكاليف شراء الأجهزة التكنولوجية المساعِدة.

٧٥- *تعزيز فرص العمل:* ***في عام ٢٠١٣، أنشأنا وكالة مخصصة (SG Enable) من أجل تعزيز إمكانية وفرص توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة.*** ووسعنا أيضاً نطاق نظام تكملة دخل القوى العاملة ورصيد التوظيف الخاص ليشمل الأشخاص ذوي الإعاقة وأصحاب عملهم، بغية تعزيز فرص توظيفهم. وتشجع الحكومة أصحاب العمل على توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة واستبقائهم عن طريق برنامج الباب المفتوح، الذي يدعم مالياً التكلفة التي يتحملها أصحاب العمل لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وتدريبهم وتعديل الوظائف لصالحهم.

## ٩- الوصول إلى العدالة

٧٦- *المساعدة القانونية:* ***لتحسين الوصول إلى العدالة، تمول الحكومة المساعدة القانونية المدنية والجنائية للسنغافوريين المحتاجين إليها.*** وفيما يخص القضايا المدنية، يقدم مكتب المساعدة القانونية المساعدة للسنغافوريين الذين يجتازون اختبار الإمكانيات والاستحقاق. وحالياً، يقدم المكتب المساعدة إلى حوالي ١٠ ٠٠٠ من طالبي المساعدة في كل سنة. وفيما يخص القضايا الجنائية، يُمكن أن تعين الدولة محامياً بالمجان لأي شخص يواجه عقوبة الإعدام، بصرف النظر عن مستوى دخله وجنسيته. كما يقدم نظام المساعدة القانونية الجنائية المساعدة إلى طالبي المساعدة الذين اجتازوا اختبار الإمكانيات والاستحقاق. وتُدير هذا النظام نقابة المحامين ويتلقى التمويل من الحكومة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ويهدف النظام حالياً إلى مساعدة ما يصل إلى ٦ ٠٠٠ متهم كل سنة، أي أنه يسجل زيادة بأكثر من عشرة أمثال هذا العدد مقارنة مع عام ٢٠١٤.

٧٧- *سبل بديلة للحصول على المساعدة القانونية:* أنشئت أيضاً منتديات متخصصة لتسوية المنازعات، مثل محكمة النفقة على الوالدين وإجراء تقديم الشكاوى إلى المفوض المعني بالعمل للفصل في المنازعات المتعلقة بالرواتب، وذلك لتلبية احتياجات مختلف الفئات، لا سيما الفئات المحتاجة. وقد بسَّطت هذه المنتديات الإجراءات بما يتيح الاستماع إلى القضايا على وجه السرعة،

بتكلفة أقل بكثير ودون الحاجة إلى محامين. كما تنظم المحاكم وغيرها من الشركاء المجتمعيين برامج للاستشارة القانونية بالمجان للمحتاجين إليها.

## ١٠- حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص ومنع الاتجار بالأشخاص (التوصيات ٩٤-١٨ و٩٤-١٩ و٩٥-٤ و٩٦-٣٣)

٧٨- أيّدنا التوصيات ٩٤-١٨ و٩٤-١٩ و٩٥-٤ و٩٦-٣٣ لأننا لا نتغاضى عن أي شكل من أشكال الاتجار بالأشخاص، ونسعى إلى حماية الضحايا الذين يقعون فريسة لهذه الآفة.

٧٩- ***وقد أطلقنا خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في عام ٢٠١٢***. واعتمدت هذه الخطة استراتيجية لمكافحة الاتجار بالأشخاص ذات أربعة أهداف هي الوقاية، والملاحقة، والحماية، والشراكة. وتنفذ فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالاتجار بالأشخاص هذه الخطة، بما يشمل توفير ميزانية مخصصة لتمويل مختلف جهود مكافحة الاتجار بالأشخاص. وتواصل الفرقة العملَ بشكل وثيق مع المؤسسات الأخرى والمجتمع المدني وشركائنا الدوليين.

٨٠- *قانون منع الاتجار بالبشر:* ***أقر برلمان سنغافورة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ قانون منع الاتجار بالأشخاص الذي دخل حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ٢٠١٥***. وقد أعد مشروعَ هذا القانون عضو البرلمان، السيد كريستوفر دي سوزا، بدعم من فرقة العمل المعنية بالاتجار بالأشخاص، بعد إجراء مشاورات مستفيضة مع المجتمع المدني والجمهور.

٨١- ويشكّل هذا القانون أداة إضافية هامة بالنسبة إلى سنغافورة لردع الاتجار بالأشخاص ومكافحته. فهو يوضح النظام القانوني من خلال تقديم تعريف رسمي للاتجار بالأشخاص وفرض عقوبات شديدة عليه مع تحديد أدق للأهداف. ويمكن الحكم على المتجرين بالأشخاص بالسجن لمدة تصل إلى ١٠ سنوات وغرامة تصل إلى ١٠٠ ٠٠٠ دولار سنغافوري عند ارتكاب الجريمة الأولى. ويجوز للمحكمة أيضاً أن تفرض عقوبة الضرب بالعصا. ونحن نؤيد هذه العقوبات الشديدة لأنها تشكل رادعاً قوياً لهذه الجريمة الخطيرة. وفيما يخص الحالات المتعلقة بالأطفال، يخفِّض هذا القانون عتبة الإثبات لتيسير الشروع في التحقيقات.

٨٢- ***ويدعم هذا القانونُ أيضاً تعاوننا مع الوكالات الخارجية المكلفة بإنفاذ القانون في الحالات المتعلقة بأشخاص متجر بهم نحو سنغافورة أو عبرها***. ويخوَّل موظفونا المكلفون بإنفاذ القانون صلاحية التحقيق مع الوسطاء في سلسلة الاتجار. ***وينص هذا القانون أيضاً على تدابير من أجل حماية رفاه ضحايا الاتجار بالأشخاص، وتشجيع الإبلاغ عن الاتجار بالبشر أو عن أي نشاط يشتبه في أنه متعلق بالاتجار بالبشر، من خلال أحكام تنص على حماية المبلغين.***

٨٣- وقد أشاد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاتجار بالأشخاص، الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٥، بالجهود التي بذلتها سنغافورة مؤخراً لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وسلط

الضوء على قانون منع الاتجار بالبشر وعلى عملنا مع المنظمات غير الحكومية لمساعدة الشركات في فهم انعكاسات الاتجار بالأشخاص على إدارة سلسلة إمدادها، من بين أمور أخرى. وفي الآونة الأخيرة، ***انضمت سنغافورة إلى بروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥*** . وهذه خطوة هامة نحو تعزيز التعاون مع الوكالات الدولية المكلفة بإنفاذ القانون. وعلى الصعيد الإقليمي، تعمل سنغافورة بشكل وثيق مع باقي بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل إبرام اتفاقية مع تلك الرابطة بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص ومنعه وقمعه، تكون مصحوبة بخطة عمل إقليمية. ومن شأن ذلك تحسين القدرة الإقليمية على مكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية ضحاياه.

٨٤- *حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص ومساعدتهم:* لا يقتصر نهج سنغافورة بشأن الاتجار بالأشخاص على وضع قوانين فعالة وإنفاذها فحسب. ***بل إننا نشدد على زيادة وعي الجمهور بمسألة الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا، بما في ذلك إزالة العراقيل التي قد تمنع الضحايا من الاتصال بالسلطات لطلب المساعدة.*** وبغض النظر عن الكيفية التي يمكن بها التعرف على ضحايا الاتجار بالبشر، يُعامَل شخص على أنه ضحية، بمجرد أن يدعي أنه ضحية أو يعرَّف كضحية نظراً لوجود عناصر تتصل بالاتجار بالأشخاص. وبموجب قانون منع الاتجار بالبشر، هناك تدابير لحماية الضحايا مثل المحاكمات المتعلقة بالأطفال الضحايا التي تُعقد في جلسات مغلقة وأوامر تقييد وسائط الإعلام أثناء المحاكمات المتعلقة بالاستغلال الجنسي. ***كما أننا نقدم المساعدة إلى جميع الضحايا. وتعمل الحكومة مع شبكة من المنظمات غير الحكومية من أجل توفير الطعام والمأوى والرعاية الطبية للضحايا، وتقديم المشورة للمصابين بصدمات نفسية وتقديم المساعدة فيما يخص العودة إلى الوطن.*** ولا تقيَّد حركة الضحايا الموجودين في دور الإيواء.

## ١١- حماية العمال المهاجرين (التوصيات ٩٤-١٣ و٩٤-١٤ و٩٤-١٥ و٩٤-١٦ و٩٤-١٧ و٩٦-٢٨ و٩٦-٢٩ و٩٦-٣٠ و٩٦-٣١ و٩٦-٢٧ و٩٦-٣٢)

٨٥- توجد في سنغافورة أعداد غفيرة من العمال المهاجرين الذين يعيشون ويعملون في البلد بعقود مؤقتة. وتبذل الحكومة جهوداً جبّارة للحفاظ على رفاههم. ***وتتمثل إحدى أولوياتنا في ضمان وفود العمال إلى سنغافورة بالوثائق اللازمة لأن الوضع القانوني يقوي موقف العمال الأجانب.***

٨٦- *الرضا العام:* أظهرت دراسة استقصائية أُجريت في عام ٢٠١٤ بتكليف من وزارة القوى العاملة ومنظمة غير حكومية - هي مركز العمال المهاجرين - أن حوالي ٩٠ في المائة من العمال الأجانب المشمولين بالدراسة الاستقصائية قالوا إنهم مرتاحون للعمل في سنغافورة. كما قالت نسبة مماثلة من العمال المهاجرين إنهم سيوصون أصدقاءهم وأقاربهم باختيار سنغافورة وجهة للعمل. وذكروا كأسباب رئيسية لذلك الأجر المجزي، وظروف العمل والمعيشة، والشعور بالأمن.

ويخطط أكثر من ٧٠ في المائة من العمال الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية لتجديد عقودهم مع أصحاب عملهم الحاليين.

٨٧- *أنواع الحماية القانونية:* ***يخضع جميع العمال الأجانب الذين يختارون العمل في سنغافورة للتنظيم والحماية بموجب قواعد سنغافورة ولوائحها التنظيمية.*** ومثلما هو الحال بالنسبة إلى العمال المحليين، يتمتع العمال الأجانب بحماية قانون العقوبات وتشريعات العمل من قبيل قانون العمالة وقانون السلامة والصحة في مكان العمل. ***وبالإضافة إلى ذلك، يحصل العمال الأجانب، لا سيما الأقل منهم مهارة والأدنى دخلاً، على حماية إضافية*** بموجب قانون توظيف العمال الأجانب، وقانون وكالات الاستخدام.

٨٨- *أنواع الحماية المتصلة بالراتب:* يقتضي القانون من أصحاب العمل دفع رواتب العمال في موعدها. وتُمنع الاقتطاعات المفرطة من رواتب العمال. ***وقد عدَّلنا قانون العمل في عام ٢٠١٥ لإلزام أصحاب العمل بإصدار شروط عمل جميع العمال في صيغة مكتوبة وإصدار كشوف مرتباتهم المفصلة.*** وإلى جانب ذلك، وبموجب قانون توظيف العمال الأجانب، يجب أن يرسل صاحب العمل المستقبلي رسالة موافقة مبدئية تتضمن معلومات مهمة، مثل التفاصيل المتعلقة بصاحب العمل الرسمي وبالوظيفة والراتب، إلى العامل قبل وصوله إلى سنغافورة. ويمنع هذا وكالات الاستخدام في الخارج من أن يعدوا العمال بمرتبات هائلة أو أن يدّعوا زوراً أن على العمال دفع مبالغ إضافية لسلطات سنغافورة. وتتاح الرسالة باللغات الأصلية الأساسية للعمال الأجانب. وعلى أصحاب العمل الذين يرغبون في تخفيض الراتب الشهري الأساسي للعامل أو زيادة مبلغ الاقتطاعات الشهرية الثابتة مقارنة بما هو مصرح به في رسالة الموافقة المبدئية، أن يحصلوا على موافقة خطية من العامل، وأن يبلغوا وزارة القوى العاملة بذلك، قبل إجراء التغيير.

٨٩- *الحدود القصوى للرسوم المستحقة لوكالات الاستخدام:* يجب أن تحصل جميع وكالات الاستخدام في سنغافورة على ترخيص. ***ومنذ عام ٢٠١١، تُمنع هذه الوكالات من تحصيل رسوم أكثر من راتب شهر واحد من أجر العامل عن كل سنة من الخدمة، والحد الأقصى هو راتب شهرين.*** وعلى وكالات الاستخدام أيضاً أن تعيد ٥٠ في المائة من الرسوم المدفوعة إلى الوكالة إلى العمال الذين يُنهي أصحاب عملهم مدة خدمتهم قبل انتهاء عقد العمل في غضون الأشهر الستة الأولى من عملهم. وفي حين لا تخضع الرسوم التي يدفعها العمال إلى وكالات الاستخدام في بلدانهم الأصلية لولاية حكومة سنغافورة، ***تتبادل سنغافورة المعلومات المحصلة مع السفارات الأجنبية المعنية لمساعدتها على مكافحة أي ممارسات سيئة في البلدان الأصلية للعمال.***

٩٠- *تثقيف العمال المهاجرين ودعمهم اجتماعياً:* ***تستمر الحكومة في التواصل مع جميع العمال الأجانب للتأكد من أنهم يفهمون حقوقهم ومسؤولياتهم في مجال العمل، ويعرفون سبل الانتصاف المتاحة لهم.*** وتشمل القنوات العديدة المتاحة لذلك ما يلي: '١' مواد ما قبل

المغادرة؛ '٢' دليل يُمنح لجميع العمال المهاجرين عند وصولهم أول مرة؛ '٣'وحدة في إطار الدورات التدريبية الإلزامية المتعلقة بالسلامة – المتاحة جميعها بلغات العمال الأصلية الرئيسية.

٩١- *معالجة كل شكوى بجدية:* يمكن للعمال الأجانب الذين لديهم مطالبة أو شكوى من أصحاب العمل أن يطلبوا المساعدة من وزارة القوى العاملة. ويتاح أيضاً خط مباشر للعمال المنزليين الأجانب. ونتلقى إحالات من المنظمات غير الحكومية كمركز العمال المهاجرين، ومنظمة "العمال المؤقتون مهمون أيضاً" والمنظمة الإنسانية لاقتصاديات الهجرة. ***وتؤخذ كل مطالبة مأخذ الجد ويخصَّص لكل عامل موظف مكلف بالنظر في قضيته من أجل مساعدته. ويُوفَّر مترجم فوري عند الاقتضاء.***

٩٢- *احتياجات الإسكان والترفيه:* تسرِّع الحكومة وتيرة تشييد المساكن التي توفر حيزاً كافياً للمعيشة وغير ذلك من المباني والمرافق الترفيهية بما يراعي احتياجات العمال الأساسية. ***وقد سُن قانون جديد – هو قانون مهاجع العمال الأجانب – في عام ٢٠١٥ لضمان أن تستوفي هذه المهاجع الكبيرة مستويات المعيشة اللازمة.*** ومع مرور الوقت، نأمل في إيواء مزيد من العمال في تلك المرافق السكنية.

٩٣- *حماية إضافية للعمال المنزليين الأجانب:* توفَّر حماية إضافية للعمال المنزليين الأجانب بما أنهم يعملون ويعيشون في منازل أصحاب العمل. ويخضع العمال المنزليون الأجانب الجدد لبرنامج استقرار إلزامي لتثقيفهم بحقوقهم في مجال العمل وسبل حصولهم على المساعدة. وفي نفس الوقت، على أصحاب العمل الذين يوظفون عمالاً منزليين أجانب جدد حضور برنامج توجيهي إلزامي لأصحاب العمل لمعرفة ما عليهم من مسؤوليات.

٩٤- *يوم الراحة الإلزامي للعمال المنزليين الأجانب:* منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بات يوم الراحة الأسبوعي إلزامياً بالنسبة إلى العمال المنزليين الأجانب ذوي رخص العمل الجديدة والمجدّدة. ويقتضي القانون أيضاً من أصحاب العمل منح عمالهم المنزليين الأجانب أجراً إضافياً حسب الحد الأدنى لأجر يوم واحد، أو يوم راحة آخر تعويضي، إذا اختار العامل المنزلي الأجنبي ألا يأخذ يوم راحته.

## باء- الحفاظ على الوئام الاجتماعي

٩٥- يقرّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بجواز تقييد الحقوق الفردية من أجل الحفاظ على النظام العام وحماية حقوق الآخرين. وسنغافورة مجتمع متعدد الأديان والأعراق. ويعني مجتمعنا المتنوع أننا بحاجة إلى إيجاد توازن بين حق شعبنا في الوئام الاجتماعي وبين الحقوق الأخرى التي تنافسه.

٩٦- ونحن نطبق بحزم المبادئ الأساسية المتمثلة في الجدارة والعلمانية والتعددية العرقية لضمان أن تعتمد الحكومة نهجاً محايداً إزاء جميع الطوائف. ونتصدى بشكل حاسم للمتعصبين العنصريين أو المتطرفين الدينيين.

٩٧- ولدينا إطار قانوني قوي يشمل قانون الحفاظ على الوئام الديني، وقانون العقوبات، وقانون الفتنة، وقانون النظام العام، من أجل ردع أي فرد أو أي فريق يسعى إلى التسبب في نزاع عرقي وديني. وينظر المجلس الرئاسي المعني بحقوق الأقليات في القضايا التي تؤثر في أفراد أي طائفة عرقية أو دينية في سنغافورة قد يحيلها عليه البرلمان أو الحكومة ويقدم تقارير بشأنها. وباستثناء حالات قليلة، يدقق هذا المجلس في مشاريع التشريعات الأولية والفرعية للتأكد من أنها لا تتحيز ضد أي طائفة عرقية أو دينية.

٩٨- وتعمل الحكومة أيضاً بشكل وثيق مع جميع قادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين للحفاظ على الوئام العرقي والاجتماعي بطريقة عملية. وعلى صعيد المجتمع المحلي، نسعى إلى اندماج مختلف المجموعات الإثنية والدينية. ويشمل هذا وضع سياسات تكفل توزيع السكان الذين يعيشون في المساكن العامة على نحو يعكس تركيبتنا العرقية الوطنية، للتشجيع على الاندماج ومنع تكوين جيوب عرقية. وجعلنا من الإنكليزية لغة العمل في الحكومة وفي المدارس. وشكلنا دوائر التمثيل الجماعي لضمان تمثيل الأقليات في البرلمان بشكل دائم.

٩٩- ويوجد العديد من المنظمات المدنية التي تعمل على تعزيز التماسك الاجتماعي. وأبرزها المنظمة المشتركة بين الأديان. وتجمع هذه المنظمة، التي تأسست في عام ١٩٤٩، أهم الأديان من خلال حوارات وفعاليات لزيادة تعزيز التفاهم. وتمثل الحلقات المشتركة لبناء الثقة بين الأعراق والأديان شكلاً آخر من هذه المنظمات. وفي كل دائرة انتخابية في سنغافورة، توجد حلقة من هذه الحلقات التي تضم قادة المجتمع المحلي والزعماء الدينيين.

## ١- سنغافورة سالمة وآمنة

١٠٠- *أمن الأشخاص:* ترى الحكومة أن سلامة الشخص وأمنه حق أساسي من حقوق الإنسان، وبدونه لا يمكن التمتع حقاً بغيره من الحقوق. وسنغافورة هي ثاني أكثر مدن العالم أمنا بعد مدينة طوكيو (حسب مؤشر مجلة الإيكونوميست المتعلق بالمدن الآمنة). ويمكن لجميع السكان، بمن فيهم النساء والأقليات، الذهاب حيث يشاؤون بحرية ودون خوف، في أي جزء من أجزاء سنغافورة، في أي وقت من النهار أو الليل.

١٠١- *نظام عدالة جنائية قوي ومنصف:* إن سلامة سنغافورة وأمنها مكفولان بفضل نظام عدالة جنائية قوي ومنصف يلبي احتياجات الجميع. ويهدف نظام العدالة الجنائية بالأساس إلى ردع الجريمة وحماية المجتمع من المجرمين.

١٠٢- ومع ذلك، فإن فلسفتنا العقابية تتجاوز مفاهيم الردع. وتشكل إعادة التأهيل جزءاً هاماً من نظام الأحكام بالعقوبة. وحيثما أمكن، يجب أن يُمنح المجرمون فرصة إعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع. وتعالج برامج السجون ما يشكله السجناء من مخاطر إجرامية مختلفة وما لديهم من احتياجات في مجال إعادة التأهيل. كما يُمنح السجناء فرص التدريب والعمل في السجن. وبعد الإفراج عنهم، تساعدهم في الحصول على عمل مؤسسة سنغافورة لمنشآت إعادة التأهيل، وهي منظمة تدعم إعادة تأهيل الجناة السابقين وتساعدهم في العثور على عمل. كما أن الأسرة والطائفة يؤديان دوراً هاماً في دعم السجناء لإعادة تأهيلهم.

١٠٣- *الاستعراض المستمر لنظام العدالة الجنائية:* تستعرض حكومة سنغافورة باستمرار نظام العدالة الجنائية لضمان أن يظل فعالاً ومنصفاً. ***وفي عام ٢٠١٢، ألغينا عقوبة الإعدام الإلزامية فيما يخص فئات جرائم القتل في الحالات التي لا توجد فيها نية القتل.*** ولدى المحاكم الآن السلطة التقديرية لتقرر ما إذا كانت تأمر بعقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة. ***ولم تعد عقوبة الإعدام إلزامية في قضايا الاتجار بالمخدرات واستيرادها وتصديرها عندما تُستوفى فيها ظروف محددة ومعرّفة بإحكام، بل إنها تخضع للسلطة التقديرية للمحاكم.*** ويمكن أن يحدث هذا في حالتين. أولاً، يجب أن يكون مرتكب الجريمة مجرد ناقل، وألا يكون متورطاً في أي نشاط آخر يتصل بتوريد المخدرات أو توزيعها. ثانياً، وبعد استيفاء الشرط الأول، لا تنطبق هذه السلطة التقديرية إلا إذا شهد المدعي العام أن الجاني قد ساعد الوكالات المكلفة بإنفاذ القانون في وقف أنشطة الاتجار بالمخدرات داخل سنغافورة أو خارجها، أو إذا كان الجاني يعاني من إعاقة ذهنية تضعف إلى حد كبير مسؤوليته العقلية عما قام به أو لم يقم به من أفعال فيما يتصل بالجرائم المرتكبة. والهدف من هذه التغييرات ضمان أن يوازن إطار الأحكام موازنة سليمة بين الأهداف المختلفة لنظام العدالة وهي: تحقيق العدالة للضحية وللمجتمع وللمتهم، والعفو في الحالات المناسبة.

## ٢- الحماية من التحرش

١٠٤- *قانون الحماية من التحرش:* يشكل قانون الحماية من التحرش، الذي دخل حيز النفاذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، نصاً تشريعياً بارزاً لتعزيز الحماية من التحرش بأشكاله العديدة التي أصبحت مصدر قلق متزايد في سنغافورة. وينص هذا القانون على سبل انتصاف مدنية لصالح ضحايا التحرش ويعزز الإجراءات الجنائية التي تُتخذ تصدياً له. وقد يؤدي هذا السلوك، الذي يشمل التحرش الجنسي، والمطاردة، وتسلط الأقران في المدارس أو في الفضاء السيبراني، إلى اضطراب شديد في حياة العديد من الناس، بمن فيهم النساء والأطفال. وقد قررنا أنه لا بد من وضع تشريعات عامة بشأن التحرش الجنسي لإرسال إشارة واضحة بأنه لا تسامح مع مثل هذه التهديدات ومع التحرش.

### ٣- الوئام العرقي والديني (التوصيات ٩٤-٢٠ و٩٤-٢١ و٩٤-٢٢ و٩٥-٥ و٩٥-٦)

١٠٥- نظراً للأسباب المذكورة أعلاه، أيدت سنغافورة التوصيات ٩٤-٢٠ و٩٤-٢١ و٩٤-٢٢ و٩٥-٥ و٩٥-٦ المتعلقة بمواصلة اتخاذ مزيد من التدابير لتعزيز الوئام بين مختلف الطوائف العرقية والدينية.

١٠٦- ولا نرى أن الوئام الذي تنعم به سنغافورة أمر مفروغ منه. فنحن معرضون، كجميع البلدان، للإيديولوجيات المتطرفة، مثل الإيديولوجية الجهادية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، البارع في استخدام التكنولوجيا لتجنيد الأفراد. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٥، ألقينا القبض على شخص يبلغ من العمر ١٩ سنة بموجب قانون الأمن الداخلي لقيامه بأنشطة متصلة بالإرهاب. فقد تطرف هذا الشخص بشكل ذاتي بعد مشاهدته للدعاية الإرهابية على الإنترنت. وخطط للسفر إلى سوريا بغرض الانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية وكشف لاحقاً عن مخططه لتنفيذ هجمات عنيفة في سنغافورة، اشتمل على استهداف مرافق أساسية واغتيال قادة حكوميين، في حالة إخفاقه في الالتحاق بتنظيم الدولة الإسلامية. ولأسباب مماثلة، أُلقي القبض على ثلاثة أشخاص آخرين منذ ذلك الحين، منهم شخص يبلغ من العمر ١٧ سنة أوقف في أيار/مايو ٢٠١٥، وشخصان يبلغان ١٨ سنة و٢٩ سنة من العمر أوقفا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ***ويواصل قادة الطوائف العمل جاهدين لمكافحة الإيديولوجية المتطرفة، وتدعم جميع الطوائف في سنغافورة بعضها البعض في هذه الجهود. وتعهدت الحكومة بتقديم المزيد من الدعم إلى الفئات المجتمعية بشأن هذه المسألة.***

١٠٧- ***وقد أنشأنا أربع لجان توجيهية في إطار الحلقات المشتركة بين الأعراق والأديان لبناء الثقة في عام ٢٠١٤ لتشجيع مشاركة الشباب وتعزيز التواصل والتأهب للأزمات، ولتنظيم فعاليات عامة، من أجل تقوية الوئام بين الأديان وبين الأعراق.*** وتساعد هذه الأنشطة على تعزيز التفاهم بين الأديان وتعزيز صمود المجتمع المحلي في حال وقوع أي هجوم إرهابي أو أحداث عنصرية أو دينية.

١٠٨- ***وفي عام ٢٠١٣، أنشأنا صندوقاً للوئام بقيمة خمسة ملايين دولار سنغافوري لإذكاء الوعي بأهمية التسامح والتفاهم بين الأعراق والأديان، وللتشجيع على تقدير مختلف الممارسات الثقافية، وتعميق التفاعل بين مختلف الجماعات العرقية أو الدينية، والحد من الأفكار النمطية السلبية أو المفاهيم الخاطئة بشأن الطوائف الأخرى.*** ويدعم هذا الصندوق فعاليات هامة مثل ألعاب الوئام الرياضية السنوية، وهي احتفال تنظمه مجموعات دينية مختلفة وتشارك فيه.

١٠٩- وأكدت سنغافورة اعتزامها النظر في الانضمام إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري خلال الاستعراض الأخير. وقد وقعنا على هذه الاتفاقية ونعتزم التصديق عليها في عام ٢٠١٧.

### ٤- علاقات الوئام بين الجيران

١١٠- إن علاقات الوئام بين المقيمين في مجتمع محلي هي جانب مهم من جوانب العيش الحضري الجيد والحفاظ على الوئام الاجتماعي. ***ففي عام ٢٠١٥، نفذت سنغافورة إطار إدارة المنازعات المجتمعية***. ويشمل الإطار ثلاثة جوانب أساسية، هي: تشجيع حسن الجوار لمنع حدوث المنازعات؛ واستخدام الوساطة باعتبارها الأداة الرئيسية لحل المنازعات (تشمل الوساطة غير الرسمية على يد طرف ثالث محايد مثل الزعماء الشعبيين أو الوساطة الرسمية التي يضطلع بها مركز الوساطة المجتمعية)؛ ورفع القضية إلى محاكم حل المنازعات المجتمعية، عندما تبوء جميع محاولات حل المنازعة بالفشل. وتشكل محاكم حل المنازعات المجتمعية الملاذ الأخير للفصل في المنازعات الصعبة والطويلة الأمد بين الجيران.

### ٥- جماعة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية

١١١- كان إبقاء المادة ٣٧٧-ألف من قانون العقوبات موضوع نقاش شامل وعميق في البرلمان في عام ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠١٣، قُدمت عريضتان قضائيتان للطعن في دستورية المادة ٣٧٧-ألف وأيدت محكمة الاستئناف دستورية هذه المادة في القضيتين. وهذه مسألة حساسة في سنغافورة التي تتعدَّد فيها الأديان، وقد كان قرار إبقاء المادة ٣٧٧-ألف من قانون العقوبات الذي اتخذه البرلمان قراراً مدروساً بعناية ومتوازناً بدقة. ولا تزال شرائح مجتمع سنغافورة ترفض بشدة المثلية الجنسية لأسباب شتى منها المعتقدات الدينية والقيم الأخلاقية. وغالباً ما تُقابل التماسات إلغاء المادة ٣٧٧-ألف بالتماسات مضادة.

١١٢- وعلى الرغم من إبقاء المادة ٣٧٧-ألف، فإن الحكومة لا تبادر إلى تطبيقها. ويتمتع جميع مواطني سنغافورة، بغض النظر عن ميلهم الجنسي، بحرية عيش حياتهم والقيام بأنشطتهم في حيزهم الخاص دون خوف من العنف أو من انعدام الأمن الشخصي. كما أن أفراد جماعة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية لا يتعرضون لأي تمييز في المدارس أو في مكان العمل. ولا تميز الحكومة ضد الأشخاص الباحثين عن العمل في الخدمة المدنية على أساس ميولهم الجنسية.

١١٣- ونعتقد أنه ينبغي السماح لكل بلد بمعالجة هذه المسائل الحساسة بطريقته الخاصة، مع مراعاة تطور سياقه الاجتماعي والثقافي. والهدف من النهج الذي نتبعه هو مراعاة حساسيات مختلف الطوائف لكي يتسنى للجميع العيش في وئام جنباً إلى جنب. ونحن نعتقد أن هذا حل وسط عملي ومعقول في الظروف الراهنة.

## ٦- حرية التعبير وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات (التوصية ٩٦-٣٥)

١١٤- حظيت التوصية ٩٦-٣٥ بتأييد جزئي من سنغافورة بما أن حرية التعبير وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات حريتان ضروريتان لكفالة مجتمع عادل وشامل للجميع. ويتمتع السنغافوريون بحق محمي بموجب الدستور في حرية الكلام والتعبير. بيد أن هذا الحق ليس حقاً مطلقاً، كما يقر بذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يسلم بالقيود التي تُفرض على حرية التعبير، بما فيها القيود المنصوص عليها في القانون، والقيود الضرورية لاحترام حقوق الآخرين وسمعتهم أو لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة أو الأخلاق العامة.

١١٥- ***وعلى مر السنين، شهدنا المزيد من المناقشات الساخنة بشأن السياسات العامة والحياة السياسية على منابر مختلفة في سنغافورة، لا سيما في الفضاء السيبراني ووسائط التواصل الاجتماعي.*** فالسنغافوريون يتلقون المعلومات والآراء من جميع أنحاء العالم، بما أن لدى ٨٧ في المائة من الأسر المعيشية في سنغافورة إمكانية الوصول إلى النطاق العريض، ولدى تسع من بين كل عشر أسر معيشية إمكانية الحصول على هاتف ذكي. وتحتل سنغافورة المرتبة الثانية حسب مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٤ بشأن الجاهزية الشبكية من أجل تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز النمو والرخاء الاقتصاديين.

١١٦- ***وترحب الحكومة بالخطاب العام الأكثر حماسة بما أنه يشجع زيادة المشاركة المدنية في البلد.*** كما أننا نجري عمليات تشاورية عامة قبل وضع الشروع في اتباع السياسات العامة الهامة. ويواصل مواطنونا تقديم الآراء والانتقادات والمقترحات المتعلقة بالسياسات العامة وقضايا الحوكمة عن طريق الوحدة الحكومية المعنية بتلقي التعليقات المسماة "REACH". ***وفي السنوات الأخيرة، أصبح رئيس الوزراء والوزراء وأعضاء البرلمان في سنغافورة يستخدمون وسائط التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك استخداماً فعالاً لإشراك المواطنين بشأن مختلف المسائل والشواغل، إلى جانب استخدام المحافل التقليدية مثل الاجتماعات العامة.***

١١٧- وفي حين نرحب بالخطاب الأكثر انفتاحاً واستنارة، نظل مدركين لأهمية ممارسة حرية التعبير بطريقة مسؤولة تحترم وتراعي المصالح الاجتماعية الأوسع، ولا سيما في الفضاء السيبراني الذي تنتقل فيه المعلومات بوتيرة أسرع، وتوجد فيه إمكانية أكبر للتسبب في ضرر أو سوء فهم عميق يتعذر تداركه. وقد رأينا كيف يمكن للسعي إلى حرية التعبير المطلقة في بلدان أخرى أن يسفر عن التطرف المستقطِب وعن العنصرية وكره الأجانب، الأمر الذي لم يقتصر على زرع الشحناء بين المجموعات المختلفة، بل أسفر أيضاً عن سفك الدماء المأساوي في بعض الأحيان. ونحن نريد تجنب مثل هذه الحوادث في سنغافورة. كما أن مواطنينا يطالبون بمستوى عال من الكياسة في خطابنا العام، لا سيما بشأن هذه المسائل الحساسة. ذلك أن الاحترام والتسامح واللطف بين مختلف الأعراق والأديان قيمٌ تظل أساسية بالنسبة إلى السنغافوريين. وبالمثل، عندما تطلق أكاذيب يراد بها تضليل الجمهور أو الإضرار بسمعة شخص ما عمداً، يجب أن يكون لدى الأفراد الحق في الرد عليها أو اللجوء إلى القضاء.

١١٨- ونأخذ بالنهج نفسه إزاء الدور الذي تضطلع به وسائط الإعلام - أي تشجيع الكلام والتعبير بحرية ومسؤولية. ونعتقد أيضاً أنه ينبغي تطبيق معايير المسؤولية والدقة والأدب نفسها على جميع وسائط الإعلام. ومن هذا المنطلق، أصدرت الحكومة، في حزيران/يونيه ٢٠١٣، إطاراً جديداً لمنح المواقع الإخبارية الشبكية تراخيص العمل. ويمكن للمواقع الإخبارية الشبكية الحصول على ترخيص فردي إذا كانت تنشر في المتوسط مقالاً واحداً على الأقل كل أسبوع بشأن أخبار سنغافورة وقضايا الساعة فيها على مدى شهرين بلا انقطاع، وإذا كان متوسط زيارات موقعها لا يقل عن ٠٠٠ ٥٠ زيارة من عناوين فريدة لبروتوكول الإنترنت من سنغافورة خلال فترة الشهرين نفسها.

١١٩- ومع ذلك، تستمر الحكومة في الإبقاء على نهج التنظيم الخفيف، ونرحب بوجود المزيد من المواقع الإخبارية الشبكية في سنغافورة لأنها تثري المناقشة العامة.

١٢٠- ويتمتع السنغافوريون بحق محمي بموجب الدستور في حرية التجمع طالما أنه يمارَس وفقاً لسيادة القانون. ففي الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥، سُجلت ٨٨ مظاهرة سلمية في ركن المتحدثين في سنغافورة بشأن قضايا مثل الورقة البيضاء المتعلقة بالسكان التي أصدرتها الحكومة، وصندوق سنغافورة المركزي للادخار. ومع ذلك، تجب ممارسة الحق في التجمع في سياق الأولويات الاجتماعية الأوسع. وتقع على الحكومة مسؤولية حفظ الأمن العام في مدينتنا الدولة التي تتسم بكثافة سكانية عالية.

## رابعاً- الاستنتاج

١٢١- ترحّب سنغافورة بعملية الاستعراض الدوري الشامل وتدعمها باعتبارها فرصة لجميع الدول، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، للتحاور مع مواطنيها، ومع منظمات المجتمع المدني والدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، بشأن ما حققته من إنجازات وما اعترضها من تحديات في مجال حقوق الإنسان.

١٢٢- وقد نفذنا عدة سياسات عامة وبرامج جديدة لتناول العديد من توصيات الاستعراض الدوري الشامل الأول الخاص بسنغافورة لعام ٢٠١١. وقطعنا، على وجه الخصوص، أشواطاً كبيرة في توفير حماية اجتماعية أفضل لمواطنينا في الوقت الذي نعزز فيها شموليتنا ووئامنا الاجتماعي.

١٢٣- وسوف نستند إلى التقدم الذي أحرزناه منذ الاستعراض الأخير في سعينا دون كلل أو ملل إلى جعل سنغافورة أمة استثنائية تنعم بمجتمع عادل وشامل للجميع. وتظل أسسنا دون تغيير. فسيبقى الحفاظ على الوئام الاجتماعي أولوية مطلقة من أولوياتنا، حتى عندما نسعى باستمرار إلى الاستجابة لتطلعات مواطنينا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتغيرة، وإلى تحسين رفاههم، من خلال قوانيننا وسياساتنا العامة.